

مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

أ/ محمد الحاكم بن عون/ قسم العلوم الانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر

بالوادي

benaoun3030@gmail.com

ملخص المقال:

يعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الاسلامية ، فهو يعبر عن إرادة الخير لدى الانسان المسلم في كامل ربوع العالم الاسلامي بما فيهم المسلم الجزائري الذي أنشأ العديد من المؤسسات في العهد العثماني، التي كان غرضها التكفل اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ليس بالمجتمع الجزائري فحسب بل استهدف الشريحة المحرومة من أبناء المسلمين من فقراء ومساكين... والتخفيف من آلامهم، فكان لها دورا كبيرا في تنوير أبناء الجزائر بالعلم ؛ باعتبارها الرافد الذي يغذي نهر التعليم...؛ لكن لم تستمر وضعية الوقف على حالها ، بعد الاحتلال الذي شنه المستدمر الفرنسي على الجزائر سنة 1830 م، الذي أراد طمس الهوية الاسلامية في هذا البلد ، وكان له موقف حازم تجاه المؤسسات الدينية كالقضاء وأماكن العبادة...، وضرب أهمها معرفته بالدور الفاعل التي تلعبه؛ ألا وهي المؤسسة الوقفية ، فقام بتقويضها وهدم معالمها، باعتبارها حاجزا لتوسعه، وفرنسة أبناء الجزائر؛ فكيف كانت نظرتة للمؤسسة الوقفية؟ وما هي الوسائل والآليات التي استخدمها لتصفيتها؟ وما مصيرها؟

Abstract:

Is the cessation of the most important aspects of Islamic civilization, it reflects the will of the goodness of the Muslim man in the entire Muslim world, throughout, including the Algerian Muslim who has established many institutions in the Ottoman Empire, whose purpose was to provide for a socially, culturally and economically not only the Algerian society, but targeted the disadvantaged segment of Muslim children of the poor and the poor ... and alleviate their pain, it was a great role in informing the people of Algeria science; as a tributary that feeds the river education ...; but the status of the moratorium did not continue the same, after the occupation launched by the Algeria 1830 m, which Rad blur the Islamic identity in this country, and had a firm attitude towards religious institutions such as the judiciary and places of worship ... and hit the most important to know the active role played by the; namely, the waqf institution, so he undermined and demolished ruins as a barrier to expansion, and Franch sons Islamicis of AlgeriaWhat was his view of the Waqf Foundation and what means and mechanisms he used to liquidate it?.

أولا: الوقف في العهد العثماني:

الوقف يعبر عن ارادة الخير لدى الانسان المسلم في كامل ربوع العالم الاسلامي ،"فلا يعد واجبا دينيا ؛بل هو عمل فردي احتسابي ، يشق المرء في فعله على نفسه من أجل التسامي ورجاء الآخرة ، فضلا عن وعي بالحاجات الاجتماعية والانسانية"¹.

فهو من شيم المجتمع الجزائري الذي أقبل عليه بجميع شرائحه ومختلف طبقاته، حتى قبل مجيء الأتراك إلى بلده(1515م)، فأوقفوا ممتلكاتهم وأموالهم؛ مما أدى إلى انتشاره في ربوع الوطن؛ خاصة في أواخر العهد العثماني(عهد الدايات 1771-1830م)، مما جعلنا نتساءل عن الدوافع التي أدت إلى هذا الاقبال الاقبال عليه في هذا الوطن.

1/العوامل التي أدت إلى انتشاره:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى انتشار الوقف في الجزائر منها المرتبطة بالدين ومنها المتعلقة بالسلطة السياسية أو الجانب الاجتماعي وهي:

أ-الوازع الديني فهو أهم عامل محفز على الوقف، الذي يقترن بنية الواقف؛ فقد يكون مخلصا لله في بذله هذا وقد يغلب عليه هواه فيكون مفاخرة، وذكرنا حسنا بين قومه؛ بل قد يكون وقفه هذا إبعادا لبعض الورثة².

ب- الحرية المذهبية في المسالة الوقفية، فلا يوجد إجبار على الالتزام المذهبي (الحنفية والمالكية)، مما جعل المسلم الجزائري يوقف ممتلكاته على المذهب الحنفي؛ لأنه لا يبطل الوقف الذري³، من جهة؛ والذي سيمكنه من الانتفاع من وقفه ثم عقبه -إن شاء ذلك- ثم يؤول إلى الفقراء من بعدهم، ويحتوي على نظام المعاوضة⁴ من جهة أخرى⁵.

ج- حصانة الوقف؛ فلا تمتد يد أي سلطة إليه من جهة، مما يضمن انتفاع الواقف وعقبه منه من جهة ثانية؛ لذلك كان رؤساء الحكومة الأتراك (بايات، ضباط...) والأثرياء الذين يخشون من جور السلطان عليهم أو عزلهم أو خوفاً من تعسفه يلجأون إلى وقف ممتلكاتهم لمنع مصادرتها، يقول ابن خلدون في هذا الصدد: "إن الأمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على ما يستخلفونه من ذريتهم لما له من الرزق أو الولاء، ولما يخشى من معاتب الملك فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركاً لولدهم ينظر إليها أو نصيباً منها مع ما فيهم غالباً من الجنوح إلى الخير والتماس الأجور في المقاصد والأفعال فكثرت الأوقاف لذلك..."⁶.

د- روح التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري في الداخل ومع إخوانهم المسلمين في الخارج.

هـ- التنظيم المحكم خاصة في فترة البدايات؛ مما أدى إلى ثقة الواقف وشجاعته على الوقف، إذ كان يرى أن وقفه مسجل⁷، وينفذ حتى يصل إلى مستحقيه⁸.

2/ تنظيم الأوقاف:

إن الجهاز الإداري المسؤول عن الأوقاف، يتمتع بالاستقلالية في قراراته، رغم أن الداى (الباشا) أو الباى يتدخل لصالح التسيير الحسن، لكن يبقى قرار الهيئة التنفيذية مستقل وفق ما يماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية، تتناسب مع توثيق وإدارة الوقف ووسائل استثماره وكيفية تحصيل إيراداته⁹.

ويتكون جهاز إدارة الأوقاف من:

أ/الولاية على الوقف: وهي السلطة المتحكمة في الوقف، فبداية تكون خاصة وهي للواقف¹⁰، أما العامة فتكون للحاكم حتى يتصرف في هذا الملك وفق مقاصد الشريعة¹¹.

ب/ الهيئة التشريعية: والتي تتألف من مجموعة عناصر أهمها:

1- المجلس العلمي: الذي يضم أعضاء يتمتعون بالكفاءة العلمية والأخلاق الفاضلة من قضاة للمذهبين المالكي والحنفي، وكذا مفتيين لكل مذهب، وعلماء وخطباء ووعاظ.

2/ الناظر: الذي يعرف بالوكيل، والذي يعينه الداى أو من ينوبه في البيالك الثلاث (الباي)، وتكمن وظيفته، في السهر على تنظيم وتسيير الوقف وتنفيذه ليصل إلى المستفيدين، فهو ملزم بتنفيذ ما في الوقف، ولا يتصرف فيه بمحض إرادته¹²، ويقدم تقريرا سنويا لصالح المجلس العلمي، فيه كل ما يتعلق بالأوقاف من احصاء وايرادات¹³.

3/ الوكلاء، وهم مساعدا الناظر، والمشرفون على الأملاك داخل المؤسسات سواء أكانت مساجد أو زوايا أو مدارس، من عملية تسجيل أو حساب للمداخيل أو المصاريف المتعلقة بكل مؤسسة¹⁴.

4/ أعوان المؤسسات الوقفية: ويقصد بهم الكتاب الذين ينسخون ويحفظون الأوقاف التي تم تدوينها، والعدول الذين يشهدون على صحة أو زيف هذه الأوقاف وعمال يقومون بصيانة الوقف ويجرسونه¹⁵.

إن هذا التنظيم المحكم المستقل عن السلطة التركية أدى إلى انتشار الكثير من المؤسسات الوقفية في كامل ربوع الوطن وخاصة الجزائر العاصمة والبيالك الثلاث، وفيما يلي بيان لأهمها:

3/ أهم المؤسسات الوقفية:

أ- مؤسسة الحرمين الشريفين : شكلت هذه المؤسسة أغلب الأوقاف الخيرية أو الأهلية نظرا للمكانة الرفيعة التي خص بها سكان الجزائر في البقاع المقدسة بالحجاز ، و قد كانت هذه الأوقاف من الكثرة إذ بلغت نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع 4/3 الأوقاف الموجودة آنذاك¹⁶ .

و تقدم هذه المؤسسة الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر و أبناء السبيل الوافدين عليها من الحجاز ، و تتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين عن طريق مبعوث شريف مكة أو بواسطة أمير ركب الحجاز¹⁷ .

ب - مؤسسة أوقاف الجامع الاعظم : تحتل هذه المؤسسة المرتبة الثانية بعد أوقاف مؤسسة الحرمين من حيث مردودها و كثرة عددها ، و هذه يعود بالأساس إلى الدور الذي لعبه الجامع الاعظم في الحياة الثقافية و الدينية؛الذي بلغت أوقافه ما يناهز 550 وقفا شملت المنازل و الحوانيت و البساتين و المزارع و المنيعات و غيرها و يعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل أمر تسييرها إلى الوكيل العام و يساعده في ذلك وكيلان¹⁸ .

أما إدارة هذه المؤسسة فكان يتولاها ثلاثة عشرة وكيلا تحت إشراف المفتي المالكي مباشرة ، يشرفون في أداء مهامهم الإدارية وفق مبدأ التخصص فوجد وكيل المؤذنين ووكيل رئيسي له مهمة الرقابة العامة¹⁹ .

ج - مؤسسة أوقاف سبل الخيرات : أسس هذه المؤسسة " شعبان خوجة " عام 999هـ واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العاملة كإصلاح الطرقات ومد قنوات الري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات و تشييد المساجد والمعاهد العلمية وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم و اهله و كان يسير هذه المؤسسة إدارة

تضم إحدى عشر عضواً من بينهم مستشارين منتخبين وناظرًا أو وكيل أوقاف المؤسسة وكتبا ينظم عقود المؤسسة ، و يعين الوكيل والكتاب و جميعهم من بين أهل العلم ، و يضاف إليهم مستخدم مكلف بالسهر على حماية أبنية هذه المؤسسة و تسهيل عمل وراحة 8 طلاب قراء يقرءون القرآن بالمؤسسة²⁰.

وكانت الإدارة في هذه المؤسسة تدار بطريقة جماعية تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من مدارس و مساجد و موظفين و فقراء حيث كانت تدير ثمانية مساجد حنفية من بينها : الجامع الكبير، مسجد كتشاوة ، مسجد علي خوجة ، كانت تقوم بإدارة و تميمير الأوقاف التي كانت تقبلها و الموجهة لخدمة الفقراء و العلماء و الطلبة و المقعدين²¹.

د - مؤسسة أوقاف بيت المال : تعتبر هذه المؤسسة من التقاليد العريقة لإدارة الإسلامية في الجزائر و التي تدعمت في العهد العثماني ، و هي مؤسسة ذات وظيفة رسمية و طبيعية اجتماعية خيرية فكانت تتولى اعانة أبناء السبيل و اليتامى و الفقراء و الأسرى و تتصرف في الغنائم التي تعود للدولة ، كما تهتم بشؤون الخراج و شراء العتاد و تشرف على إقامة المرافق العامة من طرق و جسور و تشييد أماكن العبادة ، كما كانت تقوم بتصفية التركات و تحافظ على ثروات الغائبين و أملاكهم ، و منح الصدقات للمحتاجين و تقوم بإدارة أوقافهم مع مساهمتهم في دعم إيرادات خزانة الدولة بمبالغ مالية منتظمة ، وكان يشرف عليها موظف سام يعرف بـ " بيت مالجي " ، يساعده قاضي يلقب بـ " الوكيل " و يتولى شؤون التسجيل فيها موثقان يعرفان بالعدول كما يلحق بها بعض العلماء²².

هـ - مؤسسة أوقاف أهل الأندلس : ظهرت هذه الأوقاف بفحص مدينة الجزائر مع توافد عدد كبير من مهاجري عرب الاندلس و امتلاكهم الأراضي الزراعية بها²³.

و قد كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على اخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الاندلس ، حتى بلغت مؤسساتها حسب بعض الإحصائيات ستين (60) مؤسسة و قفية و كانت لها أوقاف مشتركة مع مؤسسة الحرمين أو مؤسسة الجامع الأعظم بالعاصمة ، اما ادارتها فأسندت لموظف خاص يعرف بـ " وكيل الأندلس "²⁴.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الوقفية و جدت مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها؛ كمؤسسة أوقاف الأشراف و الزوايا و الاولياء التي خصص لها الحكام بعض الأوقاف لرعايتها ، و التي كان يعين لها وكيل و قفي بحيث لا يتدخل نقيب الأشراف في إدارتها بل يجتمعون مع وكيل الأوقاف كل سنة للوقوف على أحوال الوقف ، و إليها تضاف مؤسسة أوقاف الجند و الثكنات و المرافق العامة الأخرى كالعيون و السواقي و الأبار و قد خصص لكل هذه المرافق " وكيل خاص " يرضى أوقافها و يتعهد شؤونها²⁵.

إن هذه المؤسسات الوقفية رغم استقلاليتها، إلا أنها تبين مدى حرص الأتراك على قدسية الوقف، و تطبيق مقاصد الشريعة فيه، توضيح أو إبراز التعايش الموجود بين المذهبين المالكي و الحنفي؛ و يدل على المستوى الحضاري الذي وصل إليه المجتمع الجزائري، و كفاءة رجاله و مثقفيه الذي ساهمت المؤسسة الوقفية في ترقيتهم ، فكان لها دور في ترقية هذا المجتمع في شتى المجالات فقيم يتمثل ذلك؟

4/ دور الأوقاف في العهد العثماني:

للأوقاف أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع استحدثها المسلمون لتوفير المال والسكن لمساعدة العلماء والطلبة والفقراء والغرباء واللاجئين وصيانة المؤسسات، التي أنشأت لهذه الأغراض، وهذا النظام يرمز للتكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين، وكان الوقف المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين²⁶؛ وتمثل الأوقاف عصب حياة المجتمع الجزائري، من خلال الأدوار التي لعبها والتي سنذكر أهمها في النقاط التالية:

أ- التكافل بين أفراد المجتمع داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى تعزيز روابط الأخوة والاتحاد بين أفراد المجتمع المسلم.

ب- تحسين وضعية الطبقة الضعيفة في المجتمع من مستحقي الوقف (الفقراء والمحتاجين...)، والتخفيف من مصائبهم، مما يجعلهم عناصر صالحة في المجتمع، فيبتعدون عن التشرد والحرمان وتابعاتهما (الانحراف، السرقة...).

ج- يعتبر الوقف الممון والممول الرئيسي للتعليم والمغذي له، فقد بنيت المعاهد والمدارس والكتاتيب والزوايا من خلاله، بل اهتم بشؤون طالبي العلم من إيواء ومأكل وملبس، واقتناء الكتب والمخطوطات، والانفاق على العلماء والمدرسين،؛ ويتأثر القطاع التعليمي سلبا في حالة استخدامه في غير محله، فيتراجع المستوى التعليمي نتيجة ذلك؛ وهو ما تحدث عنه الحسين الورثياني²⁷ في رحلته عن التجاوزات التي حدثت في الأوقاف؛ بسبب التصرف وتوجيه أموال الوقف في غير أسسها، ورغم ما قيل في الجانب التعليمي من نقليته دون علميته وعقليته²⁸، إلا أن وضعيته ابان العهد العثماني مشرفة، بشهادة المحتل الفرنسي نفسه²⁹.

د- يعتبر ملجأ للحد من التظالم والجور، نتيجة قرارات العزل والمصادرة أو التغميم؛ وهو دافع للسياسة الأتراك والأثرياء الجزائريين وراء الوقف.

هـ- توفير مناصب عمل لفئات المجتمع بمختلف طبقاتهم، مما أدى إلى تحقيق نشاط إقتصادي

و- حفظ حقوق الورثة في الوقف الذري.

ز- رعاية الجانب الخدماتي، بما توفره من عيون وسواقي وآبار، لمواطنيها وعابري السبيل المنتشرة في ربوع الوطن.

دعامة النشاط الاقتصادي رغم ان بعض الباحثين يرون عكس ذلك؛ بل وصفوا الاقتصاد- في ظل الأوقاف- بالجمود والركود لقللة الاستثمارات فيه وعدم تحويل وسائل الانتاج (بيعا وشراء) خاصة العقارات إلى طبقة منتجة³⁰، فما دليلنا عن مد شبكة الطرق والمسالك والجسور، التي تعتبر بنية تحتية للتبادل التجاري، والمحلات والدكاكين التي تستغل في الكراء والاستثمار؛ وهل من مصلحة العائلة الجزائرية عدم استثمار ممتلكاتها³¹، ولو تمنعنا في الانتاج الزراعي لوجدنا أن الجزائر- رغم وسائلها التقليدية- كانت تصدر القمح لأوربا حتى في مرحلة ضعفها³².

لم تستمر وضعية الوقف على حالها، بعد الاحتلال الذي شنّه المستعمر الفرنسي على الجزائر ابتداء من سنة 1830 م، الذي أراد طمس الهوية الاسلامية في هذا البلد، وكان له موقف حازم تجاه المؤسسات الدينية كالقضاء وأماكن العبادة...، وضرّب أهمها معرفته بالدور الفاعل الذي تلعبه؛ ألا وهي المؤسسة الوقفية، فقام بتقويضها وهدم معالمها، باعتبارها حاجزا لتوسعه، وفرنسة أبناء الجزائر؛ فكيف كانت نظرته للمؤسسة الوقفية؟ وما هي الوسائل والآليات التي استخدمها لتصفيتها؟ وما مصيرها؟

ثانيا: السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف:

1/المسألة الوقفية ابان الاحتلال الفرنسي:

إن الاستقلال الذاتي للمؤسسة الوقفية، أقلق السلطة الاستعمارية الفرنسية، ولم يطلق يدها في التوسع والسيطرة؛ فكان هو سبب التوتر المستمر بين الدولة والدين، وحتى تتحقق لها السيطرة لابد من انهاء مصادر الوقف؛ فيصبح المسجد والمدرسة والمحكمة الشرعية أدوات في يد الادارة الاستعمارية، بما فيهم من موظفين تابعين لها³³.

وقد رأى المستعمر الفرنسي أن الأوقاف تعتبر:

أ- مانعا لتوسعه؛ لما لها من صفة الاستقلالية؛ لأنها لم تكن تابعة للإدارة التركية حتى يتسنى له السيطرة عليها.

ب- استمرارية للمجتمع الجزائري وهويته؛ في حالة عدم التعرض لها بالمصادرة؛ لأن الجزائري لا يتأثر بالمستعمر الذي لم يتدخل في شؤونه، وسيبقى يستفيد من ريع الأوقاف وخيراتها، في مختلف مجالات حياته، وبالتالي سيحبط مخطط هذا المستعمر.

ج- ذات نظام تسييري خاص - إسلامي - يختلف عن نظامه الرأسمالي الموجود في فرنسا؛ فهو اشتراكي في استغلاله من قبل الطبقة الضعيفة في المجتمع ورأسمالي في استثمار هذه الممتلكات الوقفية، ليس ابتغاء الربح المادي بل بغية الأجر الأخروي.

د- رابطا وثيقا وصلة ممتدة بين الجزائري واخوانه في العالم الاسلامي؛ فلا يستفيد منها الجزائري فحسب، بل تصل إلى كافة الفقراء والمساكين الأجانب -خارج الجزائر- فتصل إلى الفلسطينيين وسكان الحرمين الشريفين وغيرهم من المسلمين في العالم الاسلامي.

هـ-أساس الاقتصاد الذي يعاني من الركود والانكماش، في وجود المؤسسة الوقفية؛ وللأسف هناك من الباحثين من سار في فلكهم، فيرد الأستاذ مسدور فارس على هذه النقطة قائلاً: "...إن النتيجة التي توصل لها الأستاذ سعيدوني في أن الوقف أدى إلى الانكماش والجمود الاقتصادي قد جانبت الصحة...؛ لأن الوقف لم يكن محصوراً على الاستغلال المباشر من الواقف إلى الموقوف له، وإنما كان متنوعاً فقد أشرف على مد الطرق والجسور؛ وهي البنية التحتية لقيام التجارة من المنتج إلى المستهلك، كما أشرفت على إنشاء دكاكين ومحلات تجارية، بل سيرت القطاع الخدماتي من فنادق ومرافق عامة، كما أشرفت على تعليم أبناء الجزائر مما أدى إلى تحريك القطاع الاقتصادي"، ويرى أن الأستاذ سعيدوني محق في حالة الوقف الذي أدى إلى ضياع الأراضي الزراعية وإهمالها³⁴.

2/ أهداف فرنسا من سياستها تجاه الأوقاف:

عمدت فرنسا إلى إخضاع النظام الوقفي، محاولة هدمه وتصفيته؛ لأنها أدركت قيمته وأهميته في وسط المجتمع الجزائري، وكانت من خلال ذلك تهدف إلى:

أ- تقويض دعائم نظام الوقف وتشثيت شمله³⁵.

ب-فرنسة الأملاك الوقفية والتحكم المباشر في الشعائر الدينية؛ لأن مصادرة الأملاك الوقفية تجعل من الإدارة الاستعمارية هي المتكفل ببناء أو ترميم المساجد وهي التي تشرف على المدارس ودفع أجور المعلمين؛ ومن خلالها تضعف الزعماء المحليين وشيوخ الزوايا، وتحقق الوصاية عليهم³⁶.

ج- تفجير الجزائريين وتجهيلهم؛ مما يسهل لها عملية الإلحاق والادماج، وإنشاء طبقة تؤمن بالفكر الغربي.

د-التوسع الاستيطاني كما قال seyes: "إن الأوقاف تحدد من السياسة الاستعمارية"³⁷

ه-تمدين المسلمين الجزائريين وتنصيرهم؛ لأن المشروع الفرنسي أضعف المؤسسات الدينية التقليدية في الجزائر، من خلال تصفية الأوقاف التي كانت تغذيهم³⁸.

ومنذ السنوات الأولى -بل الأشهر الأولى- من احتلال الجزائر، عمدت فرنسا إلى نقض معاهدة الاستسلام محاولة تكوين إسلام جزائري يتناقض مع علمانيتها بإلغاء الأوقاف- مما يدل على أهميتها ودورها الفعال- التي تعتبر حاجزا منيعا ضد توسع وهيمنة الفرنسيين، وإذلال الشعب الجزائري؛ مستخدمة في ذلك عدة آليات فقيم تتمثل هذه الآليات؟

3/آليات الاستيلاء على الأوقاف: جندت السلطة الاستعمارية في سبيل مصادرة الأوقاف وتقزيم دورها وتحويله لخدمة مصالحها، مجموعة من الوسائل كالقوانين (مراسيم وقرارات) والاستشراق؛ وسنتحدث عن أرنسست مرسيي Ernest Mercier³⁹-أمودجا- والذي عمل على تخريب الرأي النخبوي من جهة، وتسهيل مهمة القضاء الفرنسي بتقنيته للأموال الوقفية من أجل إبطالها ثم الاستيلاء عليها من جهة أخرى.

أ- القوانين:

إن سنّ القوانين هو الجانب النظري الذي فرضته السلطة الفرنسية على الأمة الجزائرية، والذي يدل على التخطيط والتناسق رغم اختلاف السياسات وتنوع الأشخاص، وهذا ما صرح به جانتي في تكلمه عن سياسة الهدم قائلا: "إننا أخذنا الجزائر فنحن أصحابها بلا منازع وسنعمل فيها كل ما يحلو لنا سواء من ناحية الهدم أو غيره"⁴⁰، وسنعرض أهم القوانين المتمثلة في:

1 - مرسوم " دي برمون " 08 سبتمبر 1830 :

رغم توقيع الباي حسين معاهدة الاستسلام بتاريخ 4 جويلية 1830 ، و التي تضمنت عدة بنود جاء في البند الخامس منها : " تكون إقامة الشعائر المحمدية و الدينية حرة ، و لا يقع المساس بحرية السكان في مختلف الطبقات و لا بدينهم و لا بأموالهم و لا بتجارهم و لا لصناعتهم ، فتحترم نساؤها ، و يقدم القائد العام بذلك عهد شرف إلا أن الجنرال دي برمون ، نكث عهده بعد مضي شهرين فقط من إبرام الإتفاقية ، و أصدر مرسوما يوم 8 سبتمبر 1830 م ، يقضي بمصادرة الأوقاف (الجبوس) و الاستيلاء عليها ، لتصبح ممتلكات خاضعة لإدارة الاحتلال و له حق التصرف فيها " .⁴¹

و لم يمض سوى يوم واحد فقط ، حتى أصدر دي برمون قرارا ثانيا يكفل لنفسه حق التصرف في الأملاك الدينية، وتوزيعها بالتأجير والكرء ، باعتبار أن الحكومة الفرنسية هي التي حلت محل الحكومة الجزائرية في إدارة الأوقاف ، و انها المسؤولة عنها و عن توزيع ريعها للمستحقين ، إلا ان عملية المصادرة هذه- بكل أسف- لم تتم لحساب الجهات التي وقفت عليها هذه الأراضي و الأملاك ، بل تمت لحساب الحكومة الفرنسية⁴² ؛ فحتى الجانب القانوني-الذي تدعي فرنسا احترامه-يرفض الاستيلاء على ملكية،هي في الأصل ليست ملكا للسلطة التركية،بل مستقلة عنها.

وهذا يعني أن الإدارة الفرنسية بسيطرتها على الأوقاف ، وضعت المؤسسات الدينية والمشرفين عليها في قبضتها ، و بعد ان كانت الأوقاف مصدر رزقهم أصبحوا شبه موظفين لديها بحيث يتقاضون أجورهم عن طريقها ، لتلحق بها كذلك الأوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين⁴³ .

و قد لقي هذا القرار احتجاجا من طرف رجال الدين وعلى رؤوسهم ابن العنابي وأعيان مدينة تقوم بالسهر على الأوقاف و مواردنا سميت باللجنة الخيرية للغوث و كانت مؤلفة من تسعة أشخاص⁴⁴، فحال دون استيلائهم عليها(أوقاف مكة والمدينة)، وهذا يدل على مقاومة الأهالي للمحتل؛ ولأن فرنسا كانت في حالة توسع؛ فمن صالحها التهدئة وليس كسب الأعداء؛ لأن الوضع لم يستتب لها بعد.

2-قرار 1830/12/07:

يضم هذا المرسوم الأملاك الوقفية إلى أملاك الدولة، تحت تصرف مديرها⁴⁵؛ والذي بدوره سيوزعها على المستوطنين⁴⁶؛ تشجيعا لعملية الاستيطان؛ واحكام السيطرة على الجزائريين.

وقد طبق هذا القرار في كل من مدينتي وهران و عنابة فقط⁴⁷، وتم الاستيلاء على واحد وثمانين وقفا (81 وقف) منها 55 تابعة لمؤسسة الحرمين و 11 وقفا تابعة للمسجد الأعظم والباقي مخصصة للمرافق العامة، والتي جعلت تحت وصاية جهات فرنسية أخرى على النحو التالي:

أ-أوكلت أوقاف العيون والسواقى لمهندسين فرنسيين

ب-أوقاف الطرق لمصلحة الجسور؛ بحجة ضعف ابنائها وعجزهم عن القيام بهذا الدور.

ج- مصادرة أملاك الجيش؛ بحجة انه تركي؛ فلو بقيت في أيدي الجزائريين لأدت إلى ثورة⁴⁸.

د-مصادرة أملاك مكة والمدينة؛ بحجة أن أملاكهما ضائعة، لأنه تنفق على الاجانب خارج البلاد⁴⁹.

إن المقاومة الشعبية التي واجهت فرنسا جراء استفزازها للجزائريين من خلال هذه القرارات أذعنتها إلى انتهاج أسلوب آخر للاستيلاء على الأوقاف، من خلال التدخل في تسييرها.⁵⁰

3- المخطط العام لتصنيف مؤسسات الأوقاف 1835/09/17 م :

في 25 أكتوبر 1832م وضعت سلطة الاحتلال الفرنسي مخططا عاما لتنظيم الوقف الجزائري تقدم به جيران دان المدير العام لأملاك الدولة إلى المقتصد المدني، يهدف إلى وضع الأوقاف تحت إشراف الإدارة الفرنسية حيث هيا عملية إشراف لجنة تتكون من وكلاء مسلمين تحت إشراف المقتصد الفرنسي على الأوقاف و تحولت له بذلك سلطة التصرف بكل حرية في ألف وقف موزعة على 200 مؤسسة خيرية سنة 1835⁵¹.

وإلى جانب ذلك أصدر الحاكم العام قرار بتاريخ 17-09-1835م تضمن تعيين مراقب يكلف بقبض المداخيل و دفع المصاريف يساعده وكيل الحرمين الشريفين، يقوم بمجرد الدفاتر المتعلقة بالأملاك الوقفية وسجلات حساباتها و مقارنة المبالغ المسجل فيها مع المبالغ الموجودة فعلا في الخزينة⁵².

وتم تفعيله في 01/01/1936م، حيث أصبحت كل المداخيل و المصاريف الخاصة بالأملاك الوقفية تسجل في دفاتر، و توضع تحت تصرف مكتب المراقبة الذي أنشئ خصيصا لهذا الغرض.

وأصبحت الإدارة الفرنسية تتصرف في المؤسسات الوقفية لمعرفة كل مايتعلق بها (إحصاء، طبيعتها، وضعيتها، كراء...) خاصة بعد إصدار المرسوم المؤرخ بتاريخ 31 أكتوبر 1838 م.⁵³

4- مرسوم 31 أكتوبر 1838 م :

جاء هذا المرسوم للتمييز بين الممتلكات كما جاء في تصريح فرنسي جاء فيه: "اننا قد ضمنا إلى ممتلكات الدولة سائر عقارات الأوقاف الإسلامية ووضعنا تحت الحجز ممتلكات طائفة من السكان تعهدنا لها باحترام أشخاصها وممتلكاتها..." حيث قسمت الأملاك الوقفية إلى ثلاثة أنواع :

أ - أملاك الدولة (وطنية) :

وتخص كل العقارات المحولة التي توجه إلى المصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعية والمكتسبة عن طريق مداخيل ، و رأس المال من أموال الخزينة ، وكذا عائدات العقارات التي كانت إرادتها في عهد الأتراك لا تحول إلى الهيئات المحلية أو لم تكن ملكا للجماعات المحلية أو التجمعات السكنية أو الجمعيات " .⁵⁴

ب- الأملاك المستعمرة .

ج - الاملاك المحتجزة .

و بعد ثلاث سنوات أصدر مرسوم 24 مارس 1843م؛ والذي يقضي بمصادرة أراضي القبائل التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية و كان هذا سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية و إدعاء أن الثورة أصحابها ضدهم ، إذ تم ربط ميزانية الأملاك الوقفية المؤسسات الدينية الاخرى بالميزانية الاستعمارية ، و يتم التنسيق في تنفيذ محتويات هذا القرار ثلاث جهات، وهي الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، ومدير الداخلية، ومدير المالية ⁵⁵ .

كما تم إصدار قرار 04 جوان 1843م الذي يقضي بمصادرة جميع الأوقاف المحبسة للجامع الأعظم بالعاصمة .⁵⁶

وصدر في 06 أكتوبر 1843 م قرار، بمقتضاه تم تصفية الاملاك الوقفية التابعة للمساجد و الزوايا ، و المرابطين و المؤسسات الدينية و الأضرحة

، و لم يمض وقت كبير حتى تناقصت الأوقاف و شحت مواردها فلم تتجاوز 293 وقفا منها 125 منزلا و 39 دكانا و 3 أفران و 19 بستان و 701 فناء سنة 1843م و التي قدرت قبل الاحتلال بـ 550 وقفا.⁵⁷

5 - مرسوم 01 أكتوبر 1844م :

ينص هذا المرسوم -بصريح العبارة- على أن الوقف لم يعد يتضح بالحصانة مهما كانت المؤسسة التابعة له ، لإدخالها في القانون الفرنسي الخاص بالمعاملات العقارية لإيجاد صيغ جديدة لانتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين ، و بموجبه تلغى قانونية شراء الأرض بالطرق السابقة و كل الإشكاليات و النزاعات المترتبة عن انتقال الأرض ما بين (1830 - 1844).⁵⁸ والتي تنص على استيلاء الأوروبيين على الكثير من الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى .

" و بمقتضى قرار 21 جويلية 1846م ، فرض على كل مواطن يريد بيع أرضه يجب توفير سندات ملكية و أن وزارة الحرب وحدها هي المخولة بمنح العقود للأوروبيين ، و ستصادر الأراضي التي ليس لها سندات لصالح الإدارة المحلية في الجزائر.⁵⁹

يهدف هذان المرسومان السابق الذكر، إلى تشجيع الاستيطان -منح الأراضي للمستوطنين- و القضاء على نظام الجبوس و الاستيلاء على الأراضي بطرق عديدة و يتم ذلك وفق إجراءات التشريع الفرنسي.⁶⁰

بسقوط النظام الملكي و قيام الجمهورية الثانية -الذي جعل الجزائر ترابا فرنسيا و ستدار بقوانين خاصة إلى غاية صدور قانون خاص يخضعها النظام الحالي للدستور- بدأت تتحرر معالم السياسة التشريعية للاستعمار الفرنسي ، و المتمثلة أساسا في الاستيطان.⁶¹

6- قانون 16 جوان 1851:

جاء هذا القرار لتثبيت الملكية الجماعية المشاعة، وضمها لمديرية أملاك الدولة (domine) وتشجيع الملكية الفردية لضرب القبيلة أو العرش مع تطبيق القانون الفرنسي على الصفقات العقارية التي تتم بين الأوروبيين و ما بين الأوروبيين و المسلمين " .⁶²

فبموجب هذا القرار تعرضت ملكية الاراضي المشاعة (الجماعية) لحق الانتفاع بها فقط ، وقامت الإدارة الاستعمارية من جانبها بإفراغ القوانين العرفية المنظمة للعقار في الجزائر من محتواها ، والضغط على القبائل في جمعها في مناطق معينة ، والاعتراف بالملكيات فيها مقابل أن تتخلى عن الأراضي الجماعية التي لا تحتاجها .⁶³

وحلّ بموجب هذا القرار ، القانون الفرنسي العقاري في المجتمع القبلي الجزائري ؛ لضرب وحدته ونقل ملكيته من الجماعة إلى الفرد، وتسهيل نقلها للأوروبي.

7- قانون 30 أكتوبر 1858م : جاء هذا القانون ليخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا ، و سمح لليهود و بعض المسلمين امتلاك الاملاك الوقفية في مجال أحكام المعاملات الخاصة لتصفى تقريبا نهائيا مؤسسة الأوقاف " .⁶⁴

8 - القرار المشيخي 22 أفريل 1863م : المعروف بـ Sentus : consult

" قام نابليون الثالث بإرسال رسالة إلى الحاكم العام بالجزائر ليحاول إخضاع مكماهون الذي أصدر قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر و هو ما يعرف بالقرار المشيخي الذي ناقشه مجلس الشيوخ بتاريخ 08 أفريل 1863م ؛ وكلفت

المكاتب العربية بالإشراف على مسح الأراضي و تطبيق مواده " .⁶⁵ وتم بمقتضاه تجزئة بعض أراضي لوحدات عقارية فردية لتسهيل إجراءات تعريفها القانونية .

وتنفيذا لهذا القرار سلكت إدارة الاحتلال الفرنسي الخطة التالية :

أ-تحديد أراضي القبائل ،

ب-توزيع هذه الأراضي بين الدواوير .

أدى هذا القرار إلى إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدف أسمى للقرار المشيخي 1863م، وإلى ارتفاع المستوطنين من 124401 نسمة غلى 245000 نسمة ما بين 1852م إلى 1871م .

والوضع نفسه شاهدهه مرحلة الحكم المدني ، فبعد الحرب الالمانية الفرنسية عام 1871 و إلقاء القبض على ملك فرنسا " نابليون " قامت الجمهورية الثالثة بتقديم 500 ألف هكتار من الاراضي ، و اجبرت كل الجزائريين الذين قاوموا الاحتلال الفرنسي - مقاومة الشيخ المقراني عام 1871-على مغادرة أراضيهم ، و هو هذا ما دفع بإدارة الإحتلال خلال 1841 إلى إصدار قانون خاص يمنح 100 ألف هكتار من الاراضي إلى المستوطنين القادمين من الألزاس و اللورين الراضين للحكم الألماني⁶⁶ .

9 - مشروع ورائي " warnier " : 26 جويلية 1873:

إن الهدف الأساسي من صدور هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية حيث جاء في المادة الأولى منه : " إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر و حفظها و الانتقال التعاقدي للممتلكات و الحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي.⁶⁷

" وهذا ما يؤكد ان القانون جاء بهدف تعميم فكرة " الفرنسية " و التي أكدت عليها السياسة الفرنسية في الجزائر إبان قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر ، و طبقا للمادة الاولى من قانون ورائي التي اعتبرت كل القوانين و الأعراف القائمة على التشريع الجزائري ملغاة و عديمة الأثر وبالتالي بطلان كل الحقوق المترتبة عليها و لقد دعم قانون ورائي بقانون آخر صدر بتاريخ 28 أفريل 1887م ، لكي يعمم فكرة الفرنسية بما فيها فرنسة الأملاك العقارية بصفة واسعة " .⁶⁸

تمت تصفية الأملاك الوقفية نهائيا وإلغاء تصنيف الملكية الوقفية من بين تصفيات الملكية في النظام الفرنسي و تحول رصيدها إلى ملكية المعمرين و اليهود و إلى ملكية الدولة حيث أجريت تحقيقات عقارية أدت إلى تأسيس سندات ملكية و مخططات سلمت لأصحابها ، خاصة و أنه يقضي بضمها إلى أملاك الدولة الخالية من العمران ، و التي لا يستطيع أصحابها تقديم وثائق تثبت ملكيتهم لها قبل جويلية 1830م .⁶⁹

ب-الاستشراق ودوره في السياسة الوقفية الفرنسية(إرنست مرسيني-
أنموذجا-):

استنكر مرسيني الوقف قائلا: " لم تنجح أي حيلة أخرى تسترت بستار الورع والتقوى سوى الوقف "⁷⁰ ويعود سبب استنكاره ؛لكون الوقف يتناقض مع القانون الفرنسي، بل ويصف الواقف بعدة أوصاف مثل: المخادع و المنافق في قوله: "فأصبحت الجبوس مجرد خداع ونفاق تضحي باسمه مصالح الفقراء والمساكين خدمة للمصالح الشخصية والدينيوية "⁷¹؛ أي أن الوقف يخدم مصالح الواقف وذريته ولا يخدم المستحقين الحقيقيين من فقراء ومساكين .

كما يصفه بالمتحاييل عن القانون الفرنسي والشريعة الاسلامية في قوله: "إن مفهوم الحبوس للأسف تعرض للعديد من التشويه الذي حاد عن الهدف المرغوب فيه وجعلته مجرد وسيلة للتحاييل على القانون وعلى الشريعة"، فالتحاييل المقصود هو أثناء التأسيس فقد يحرم أولاده من ميراث العقار ، مع منحهم حق الانتفاع بالثمار العائد له، لكن هذا الوقف صحيحا كما يراه الفقهاء في الشريعة الاسلامية لغاياته الخيرية؛ أكان في عقد الوقف وسيطا ذريا أم لم يكن فلا يجرمون من خير الوقف.

ويرى بعدم إلزاميته، فيقول: "الابقاء على هذه الأوقاف التي فيها الكثير من المرء والنفاق، هي محاولة يائسة للحفاظ على مصالح الفقراء والمساكين" فيعتبر مرسبي نفسه مدافعا على مصالح الفقراء والمساكين؛ الذين ازدادوا فقرا بعد دخول المحتل إلى بلدهم، ولكن خدمة لمصلحة بلده -ولو كانت على حساب الجزائريين-

إن السبب الحقيقي وراء تحامل المستشرق الفرنسي إرنست مرسبي واستنكاره، هو إيجاد صياغة قانونية لإلغاء هذه الأوقاف التي لاتتوافق مع مصالح السلطة الاستعمارية، حتى تتوسع وتملك الأرض، وهذا ما جاء في قوله: "فبالغائهم لهذه الأوقاف التي تعبر عن النفاق وتتستر بغطاء التقوى فهم يقدمون خدمة جلييلة؛ لأنهم سيرجعون الأمور لنصابها بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ووضع حد للغضب والنهب"⁷² فيا ترى هل الغاء الأوقاف يعد نصرة للشريعة الاسلامية-الذي يتهمكم به-؟؛ وهذا الحكم -الخاطيء- من المستشرق، يجعلنا نعود إلى تأسيس الوقف الذي لم يكن اعتباريا؛ بل كان وفق شروط الشريعة الاسلامية، وبحضرة علماء مشهود لهم بالكفاءة -كما أسلفنا-.

بل يوظف إرنست العديد من العبارات في الوقف الذري مثل: -حرمان الورثة - التمييز بين المستحقين للوقف - الخلط بين الهبة، والوقف، والميراث؛ والغرض منها التشكيك في الشريعة وفي العلماء؛ بل سيحفز المتلقي لهذه الأحكام وخاصة من الورثة مما يجعلهم يوافقون على تقسيمه بينهم؛ أي إلغاء حصانة الوقف واستمرارية عطائه.

لم يكتف إرنست بتشويه صورة الوقف الجزائري بل نظر لإلغائه، وبين للقاضي الفرنسي كيف سيتعامل مع القضايا المتعلقة بالأوفاف؛ وأشاد بأنه-القاضي الفرنسي- سيطبق الشريعة الإسلامية؟! قائلا: "...يطبق قضاتنا الشريعة الإسلامية إما ابتدائيا أو عند الاستئناف"⁷³

من بين نظرياته التي أخذ بها القضاء الفرنسي في محاكمه ما يلي:

أ- إن العقود الوقفية غير صحيحة وللقاضي الحق في ابطالها تحت طائل القانون؛ مع حفظ المصلحة المادية؛ أي استرداد الملكية بتوزيعها على الورثة أو يلغى بوضعه تحت تصرف أملاك الدولة.

ب- عرض بعض القضايا التي من خلالها سيحكم القاضي الفرنسي ببطلان الوقف مثل:

*بييع مستفيد حائز على حق الانتفاع والادارة، الموقوف، ويرفع ورثة

الواقف دعوى لابطال الوقف والمطالبة بالثمن

من المفروض أن البيع باطل -من وجهة نظر الشريعة الإسلامية- لأنه تنازل عن

ملك الغير، لكن بعد صدور مرسومي 1848 وكذا 1858م؛ اللذين سمحا لكل من

الفرنسيين والمسلمين بالبيع، رأى إرنست ببيع الوقف ويعاد ثمنه للورثة، والهدف من هذا هو ابطال حصانة الأوقاف مما يسهل تحويلها إلى المعمرين مباشرة عن طريق الشراء، ورأى ضرورة توثيق البيع مع ضرورة طلب حكم قضائي، وهذا انتهاك للشريعة الاسلامية وليس تطبيقاً لها؛ وسيسن الفرنسي قوانين تمنع شراء المسلم لأراضيها مهما كان ثراؤه⁷⁴.

* بانقضاء المستحقين الوستاء، تستولي مصالح أملاك الدولة على الموقوف، الذي كان سيوجه لسبل الخير، أو المنفعة، هنا يطالب ورثة الواقف بملك الرقبة، ويطالبون رفع اليد من طرف أملاك الدولة ومنح الادارة للمتولي لقد استولت السلطة الفرنسية على أملاك الوقف بحجة أنها "لامالك لها"، وكذا بحجة أنها المسؤولة على صيانة المؤسسات الدينية كالمساجد؛ فلقد دمروا الأوقاف، وصف مرسبي هذه الحالة بالخطأ الذي لا بد على القاضي تجنبه، وذلك بقبول الدعوى مع تكفل المتولي بتسليم العائدات الصافية لأملاك الدولة؛ وهذا انتهاك حقيقي للشريعة الاسلامية فمن جهة تم قبول دعوة باطلة من طرف ورثة لاحق لهم في التصرف في الصدقة الجارية التي صرح بها الواقف، ومن جهة أخرى بأي حق تأخذ أملاك الدولة العائدات التي يدرها هذا الوقف؛ فالمستحق يأخذ مباشرة حقه فخزينة الدولة ليست وصية عليه؛ لأنها ستوجه هذه العائدات وفق ماتريده هي؛ وليس كما يريد الواقف.

، بل لأن الوقف يؤول إلى الملكية الأبدية- إلى الله- من جهة والشرع لم يحرم استفادة الذرية منه خاصة إذا كانوا من ذوي الحاجة فقراء غير ملتزم بالشرع القرآني - يحرم بعض الورثة أو يميز بينهم وخاصة الأثني .

إن التحليل الوافي للنصوص القانونية في عهد الاحتلال الفرنسي الرامية إلى المصادرة والاستيلاء على الأوقاف و ضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية و ذلك باستعمال سياسة قانونية طبقتها تدريجيا من خلال تجزئة الأراضي الجزائريين و منها للمستوطنين و قد أدت هذه القوانين إلى تصفية أملاك الوقفية بصفة نهائية ، و إخضاع أملاك الجزائر إلى الملكية العقارية الفرنسية⁷⁵، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري، ففيم تتمثل ياترى؟

ثالثا/انعكاسات السياسة الوقفية الفرنسية على الجزائريين:

لا نستطيع وصف الحالة التي آل إليها المجتمع الجزائري، والتي كانت على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنكتفي بإيراد تقرير شاهد عيان على هذه الوضعية قائلا: "...إننا قد جعلنا المجتمع الجزائريين أكثر شقاء وبربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا...؛ لقد طالت أيادينا تلك المؤسسات (الوقفية) حيثما وجدت؛ لتحول في قسمها الأكبر عن المهام المنوطة بها فقمنا بتقليص عدد المنشآت الخيرية وتخليينا عن المدارس وشتتنا المتعلمين لقد إنطفأت الأنوار من حولنا... أي أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وجهلا وهمجية مما كان عليه قبل ان يعرفنا"⁷⁶

إذا كانت هذه شهادة الجلاد المتورط في هذا البؤس -والتي لا تخلوا من الذاتية- بهذا الشكل فكيف ستكون شهادة الضحية الجزائرية التي أفقرت في أرضها وهجر علماءها وجهل أبنائها وأصبحوا يتعلمون خفية كأنهم اقترفوا جرما؛ وحل بينهم المستوطن الذي استولى على أنفوس أراضيهم، ورجل دينهم الذي سلمت له الإدارة الفرنسية المستحقات الوقفية لتنصيره -رغم لائقيتها- ورغم كل هذه السياسات فقد حافظ المسلم الجزائري على هويته ببقاء أوجه

الحبس - رغم ندرتها- موجودة؛ في ظل الفرنسية والتضييق، وبقي مساهما واقفا
لأمواله وممتلكاته، فكيف ذلك؟

الأوقاف الجزائرية إبان الحقبة الاستعمارية:

1- وقف الاسلام الجزائري⁷⁷ (المكتب الخيري) :

بموجب إمبراطوري صادر في 05 ديسمبر 1857م ، أوكلت رئاسته
لمستشار فرنسي الجزائريين والفرنسيين ، أوكلت للمكتب حسب القوانين
الفرنسية مهمته ؛ والمتمثلة في إدارة الأوقاف ومن صلاحياته قبول الهبات
 والتبرعات من الجزائريين والفرنسيين على حد سواء و كان الغرض من إنشاء
 هذا المكتب تعويض الأضرار التي ألحقتها الدولة الفرنسية بالجزائريين بعد مصادرة
 الاملاك الوقفية ، لكن دافع الفرنسيين كان سياسيا وهو حرمان المسلمين من
 سلاح المال⁷⁸ ، من جهة وتوجيه هذه الأموال والممتلكات وفق ما يخدم
 مصالحها.

2- وقف الشيخ محمد الهاشمي⁷⁹ - أنموذجا- :

هذا نص الحبس الذي حبسه الطيب الذكر المبرور الولي الصالح سيدي
 محمد الهاشمي بن الشيخ سيدي ابراهيم الشريف على زواياه القادرية في شمال
 افريقيا⁸⁰ .

ورد في بداية المخطوط مايلي :

" وبعده فإن الاستاذ البركة الشيخ سيدي محمد
 الهاشمي بن سيدي ابراهيم بن أحمد الشريف شيخ
 القادرية قد أشهد على نفسه في حال الصحة
 والجواز أنه حبس وأبد ووقف أملاكه التي بوادي

ريغ ووادي سوف ونفطة على زوايا الست التي ستذكر بحسب جميع ما استقر على ملكه بنفطة يوم الوقفية على زاويته بنفطة وجميع ملكه بوادي سوف على زاويته بها وجميع ملكه بوادي ريغ على زاويته بتغرت سوى الجنان الكبير بسيدي عمران فانه مستثنى من أملاك وادي ريغ وقد حبس ثلثه على الشيعاء على زاويته ببسكرة وثلثه الآخر كذلك على زاويته بسكيكدة والثلث الباقي على زاويته بالأغواط⁸¹ كما حبس على كل زاوية من الزوايا المذكورة جميع ما فيها من الأثاث قاصدا بذلك تعمير الزوايا بقراءة العلم والقرآن العظيم مشترطا أن يؤسس بذلك في كل زاوية مما ذكر عشرون متعلما يتعلمون العلم والقرآن ويكون الانفاق عليهم جميعهم مما ذكر من الحبس على أن يأخذ كل واحد ما يكفيه كل يوم من الأكل في الصباح والمساء ويؤسس مع ذلك مدرس عالم مأذون بالاقراء من شيوخ نظارة الجامع الأعظم جامع الزيتونة⁸².

بعث أبناءه إلى جامع الزيتونة، وأوصى بأن يخلفه في الزاوية -بعد وفاته- من له إجازة التطويع من هذا الجامع؛ مما يدل على انفتاح الشيخ وعدم تعصبه للطريقة القادرية؛ لأن معظم الطرق الصوفية كانت ترى في جامع الزيتونة مناهضا لها؛

وداعيا إلى التجديد والاصلاح السلفي، وأدرك الضعف العلمي التي تعاني منه زاويته، وبلده الجزائر؛ وضرورة إصلاحه، لتحقيق النهضة والتي لا تكون إلا بالعلم.

وفعلا خلف الشيخ ابنه عبد العزيز، كونه توفرت فيه وصية أبيه؛ الذي انشغل باستثمار الوقف؛ وتنصيب خيرة العلماء الجزائريين للتدريس بالزوايا القادرية- المذكورة في نص الوقف- المنتشرة بالجزائر؛ مثل محمد السعيد الزاهري الذي عين مدرسا عام 1926م بالأغواط؛ وكذلك العالم مبارك المليي الذي درس بالزاوية نفسها؛ والصدیق بن عريوة بزواوية تقرت⁸³.

بل حدد الشيخ عبد العزيز في 1937م، موقفه من الاتجاه الاصلاحى الجزائري بانضمامه ومساندته لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ ولزعيمها الشيخ عبد الحميد بن باديس، بتبرعاته (25000 فرنك)⁸⁴؛ خدمة للعلم والفكر الإصلاحي لنشر الوعي في كامل البلاد، وإزالة الصراعات الضيقة- طرفي إصلاحى - التي كانت سببا في استمرارية المستعمر الفرنسى.

الخلاصة:

من خلال البحث في هذه الاشكالية توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الوقف لم يكن وليد الحكم التركى، بل كان منذ انتشار الاسلام بالمغرب الاسلامى.

- الدور الفعال الذي تقوم به الأوقاف على المستويين المحلى والاقليمى وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الثقافية.

-محاولة المستدمر الفرنسي تصفية الأوقاف -لاكتشاف دورها الايجابي-
لتوسيع نفوذه وفرض سلطته على الأرض وسكانها؛ فحقق لنفسه استدمارا
استيطانيا مما انعكس سلبا على الجزائريين.

-استخدام المستدمر الفرنسي شتى الوسائل من قوانين نظرية التي تميزت
بالتخطيط والتدرج واستخدام آليات عملية كالاستشراق وفعاليتيه التوعوية
والقضائية والمبشرين المسيحيين للقضاء على الدين الاسلامي بتوجيه مبالغ مالية
من خلال أوقاف المسلمين.

-أهم استثمار يرغب فيه الجزائري هو الاستثمار الوقفي -رغم كل العراقيل
الفرنسية- من أجل ربح الأجر الأخرى ومحاربة المستدمر؛ الذي يسعى لبناء
انسان واع؛ ولا يكون هذا إلا بالعلم ونشر الفكر الاصلاحى وهو ما نجده في
وقف شيخ محمد الهاشمي شيخ الزاوية القادرية؛ الذي اشترط لخلافته العلم
وأوصى بجميع ممتلكاته لصالح العلم.

-تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين- بتحويل الممتلكات
الوقفية لأملاك الدولة أو إلى المعمرين- من خلال تفجيرهم، مما أدى إلى سوء
المعيشة والبؤس والحرمان.

-الاستيلاء على الأوقاف أدى إلى هجرة العلماء وتجهيل أبناء
الجزائريين؛ بالاستيلاء على أماكن تعلمهم (المساجد والكتاتيب، والزوايا) وبالتالي
اندراس اللغة العربية

¹ رضوان السيد: "فلسفة الوقف في الشريعة الاسلامية"، مجلة المستقبل، ع 274، ديسمبر
2001، ص78.

² فاطمة بن مصباح: "إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الأمير بوغدادة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2015م، ص15.

³ الوقف الذري: و يسمى أيضا الحبس الأهلي ، و يقصد بها حبس على أشخاص معينين مثل حبس الانسان دارا على أولاده و أبنائهم الذكور ما تعاقبوا أو تناسبوا ليستمر انتقاءهم محمود احمد مهدي ، نظام الوقف في التطبيق المعاصر ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، ط1 ، السعودية ، 2003 ، ص 19.

⁴ نظام المعاوضة: يتم تعويض حبس بآخر، ويشترط فيه توقفه عن أداء منفعة مادية أو مالية ووجود مصلحة متبادلة، وهذا النظام يوجد في المذهب الحنفي ينظر: فاطمة بن مصباح، نفسه، ص20

⁵ فاطمة بن مصباح: نفسه.

⁶ ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخير في أخبار العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج2، ص128

⁷ في عهد صالح باي قسنطينة تم ضبط العملية الوقفية فهي توثق في سجلات ودفاتر لاحتوائها ، وتدون كل ما يتعلق بها . ينظر: ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986م، ص236.

⁸ ناصر الدين سعيدوني: دراسات...، ص ص235-236.

⁹ محمد كمال هشام: الوصية والوقف في الاسلام مقاصد وقواعد، ط1، دار منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1999، ص209.

¹⁰ الواقف يشترط فيه :الاسلام-العقل -حر -مكلف-غير مدان ينظر:ارنست مرسبي:الوقف أو الحبوس قواعد وأحكامه، تع: أمينة كواتي، بن مرابط للنشر، 2014، ص113.

¹² فلقد اشتكى سكان قسنطينة من ظلم وتعسف بعض الوكلاء وهو ما جعل السلطة تتدخل لصالح التحقق من الأمر، فحينما فرض صالح باي على النظار إرسال تقارير عن الأوقاف كل ستة أشهر ، ينظر: فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص37.

- ¹³ فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص 34-36.
- ¹⁴ رشيدة شدرى معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات 1870 1671 (، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، اشراف: فلة موساوي القشاعي قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006 2005، ص 76..
- ¹⁵ فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص 38-39.
- ¹⁶ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي ، مجلة الأصالة ، العدد 90/89، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر ، 1981 ، ص 92.
- ¹⁷ ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية ...، ص 84. نقلا عن : busson jensens contribution letude des habus biblique Algerienne. these .doctorat. ALGER. 1950. p27.
- ¹⁸ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ... ، المرجع السابق ، ص 93.
- ¹⁹ ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق ، ص 90.
- ²⁰ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ، مرجع سابق ، ص 94.
- ²¹ كمال منصوري ، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف - دراسة حالة الجزائر - ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، 2008 ، ص 227.
- ²² ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية ... ، مرجع سابق ، ص 94-95.
- ²³ نفسه، ص 97.
- ²⁴ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر هجري إلى الرابع عشر هجري (16م / 20م) ، شركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979 ، ص 237.
- ²⁵ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ... ، مرجع سابق ، ص 95.
- ²⁶ أبو القاسم سعد الله : مرجع سابق ، ص 152.

- ²⁷ أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج الشريف الزهار، مج، السابع، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ص88.
- ²⁸ حافظ على التعليم الديني التقليدي ، وهو ما يعاب عليه من جهة أخرى في عدم التوجه إلى الثورة الفكرية والعلوم الصناعية ، وهو ما يرجعه الكثير من الباحثين على غرار عبد المالك مرتاض إلى "غلق باب الاجتهاد وبالتالي انعدام الإبداع الفكري" (عبد المالك مرتاض، 2003، ص76).
- ²⁹ **وكان التعليم منتشرا** تقول إيفون تيران: "... كانت المدارس والكتاتيب منتشرة، خاصة في الريف فلم يكن هناك دائرة أو دوار أو حي من أحياء المدينة يخلو من كتاب، حيث كان أغلب السكان يعرفون القراءة والكتابة... وكل الأحياء في المدينة كان لها قبل الاحتلال الفرنسي مدرسة ومعلم" (إيفون تيران: 1972، ص118 نقلا عن رابح تركي: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ص73).
- ³⁰ ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص191.
- ³¹ فارس مسدور ، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف ، مجلة أوقاف ، العدد 15 ، نوفمبر ، الكويت ، 2008 ، ص 69.
- ³² وقفت الجزائر إلى جانب فرنسا، بعد الحصار الذي فرض عليها من طرف الملكية الأوربية؛ نتيجة الثورة الفرنسية 1789م.
- ³³ Doutté_Edmond lislam
- 127-128. Algerienne.ppL'Islam_algérien_en_l'an_1900 وينظر :أندري ديرليك: عبد الحميد بن باديس مفكر الإصلاح وزعيم القومية الجزائرية (1307-1358هـ/1889-1940م)، تقدر وتر: مازن بن صلاح مطبقاني ، عالم الأفكار، الجزائر، ص124.
- ³⁴ مسدور فارس: المرجع السابق، ص70.
- ³⁵ وزارة الشؤون الدينية: "وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- ³⁶ كميل ريسلير: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر. ترجمة: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني : ط1 ، أغسطس 2016 ، ص ص 87-88.

³⁷ ناصر الدين سعيدوني: دراسات...، ص 252.

³⁸ أندري ديرليك: المرجع السابق، ص 122-123.

39 ولد إرنست مرسييه Ernest Mercier في 17 سبتمبر 1840م في La Rochelle في لاروشيل، من أسرة مثقفة، فبعد نجاحه في مسابقة المترجمين العسكريين باشر عمله في سبندو بالغرب الجزائري ثم الحروش، وتنس وأخيرا إلى قسنطينة أين استقر فيها [] اثيا في سنة 1873 وهي السنة نفسها التي تزوج فيها في بلدة والديه في مونبيليارد Monbéliard وتزوج بماري أرنستين دوستيكس Marie-Ernestine de Styx وكان له خمسة أولاد وتوفي في قسنطينة في 16 ماي 1907 ترك العديد من المؤلفات منها تاريخ قسنطينة، الوقف أو الحبوس. ينظر: عز الدين بومزو: الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيي أممؤذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: مصطفى حداد، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة محمد منتوري - قسنطينة -، 007-2008، ص 41-42.

⁴⁰ وزارة الشؤون الدينية: "وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

41 جمال قتان ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830، دار الرائد ، الجزائر ، 2010 ، ص 68.

⁴² وزارة الشؤون الدينية: مرجع سابق.

⁴³ خالد رمول ، الإطار القانوني و التنظيم لأملاك الوقف بالجزائر ، دار هومة للجزائر ، د ط ، 2004 ، ص ص 14 - 15.

44 بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية ، في الجزائر ، 1830-1930 دار الحكمة للنشر ، الجزائر 2010 ، ص 91.

⁴⁵ هذا المرسوم استجاب لتوصية "فوجرو" و "فلاندان" الموظفين في مصلحة الأملاك العامة، ينظر: وزارة الشؤون الدينية: المرجع السابق.

⁴⁶ مسدور فارس: مرجع سابق، ص 71.

- ⁴⁷ ويعود هذا إلى عدة أسباب:- التسرع في إصدار القرار- فترة التردد الفرنسي في الجزائر- وجود المقاومة الجزائرية- احتجاج الجزائريين على هذا القرار. ينظر: ناصر الدين سعيدوني: دراسات...، ص 251.
- ⁴⁸ وزارة الشؤون الدينية: نفسه
- ⁴⁹ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 14.
- ⁵⁰ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ... ، المرجع السابق ، ص 101.
- ⁵¹ عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ط 7 ، ج 3 ، الجزائر ، 1974 ، ص 427.
- ⁵² ناصر الدين سعيدوني ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 168.
- ⁵³ يحيى جلال ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1959) ، دار المعرفة ، القاهرة ، د س ، ص 223.
- ⁵⁴ المرجع نفسه ، ص 223 - 224.
- ⁵⁵ عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 1997 ، ص 141.
- ⁵⁶ عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 142.
- ⁵⁷ خالد رمول ، الإطار القانوني و التشريعي لأملاك الوقف في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 15.
- ⁵⁸ خالد رمول ، مرجع سابق ، ص 15 .
- ⁵⁹ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 16.
- ⁶⁰ أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، عالم المعرفة ، د ط ، ج 2 ، الجزائر ، 2009 ، ص 91.
- ⁶¹ يحيى بو عزيز ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية من 1830 - 1954 ، دار البصائر ، د ط ، الجزائر ، 2009 ، ص 19.
- ⁶² يحيى بو عزيز ، المرجع السابق ، ص 20.

- ⁶³ محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال ، د د ، ط 2 ، الجزائر ، 1984 ، ص 45
- ⁶⁴ يحي جلال ، السياسة في الجزائر ، مرجع السابق ، ص 242.
- ⁶⁵ محمد البشير الهاشمي المقيلي ، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي ، منشورات حلب ، الجزائر ، 2009 ، ص 168.
- *المكتب العربي هو حلقة تواصل بين الجنس الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م و الجنس الاهلي ، وقد عملت على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية ، ينظر صالح فركوس ، إدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد ، منشورات باربي ، المخابر ، عنابة ، الجزائر ، 2006 ، ص 19.
- ⁶⁶ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 16.
- ⁶⁷ بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 115.
- ⁶⁸ محمد البشير الهاشمي المقيلي ، المرجع سابق ، ص 170.
- ⁶⁹ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 16.
- ⁷⁰ إرنست مرسيي:مرجع سابق،ص ص55-56
- ⁷¹ نفسه،ص64.
- ⁷² نفسه،ص ص88-89.
- ⁷³ نفسه،ص202.
- ⁷⁴ نفسه،ص ص202-203.
- ⁷⁵ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 448.
- ⁷⁶ الغالي غربي وآخرون:المرجع السابق،ص10.
- ⁷⁷ الاسلام الجزائري:هو مصطلح أطلقه الكاتب الفرنسي ادموند دوتي المقصود به تكوين فرنسا إسلاما خاما الاسلامية من جهة أخرى
- ⁷⁸ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900) ، عالم المعرفة ، د ط ، ج 1 ، 2009 ، ص 545.

⁷⁹ الشيخ سيدي ابراهيم الشريف: ولد بنفطة بالجريد التونسي عام، أمه صوفية (أم هاني) وابوه (ابراهيم) شيخ الطريقة القادرية بالجريد التونسي، حفظ القرآن وتلقى العلوم على يد شيوخ الزاوية، عاد إلى الوطن 1886 في وادي سوف بقرية البياضة (1892م) حيث أسس زاوية بعميش نفته السلطة الفرنسية بعد أحداث 918/11/15 مدة سنتين (1918/07/15 - جويلية 1920)، توفي في 1923/09/23 ودفن بزواية البياضة، ينظر: رشيد قسيبة: موقف الطرق الصوفية من الاستعمار الفرنسي بوادي سوف (الطريقة القادرية أنموذجا 1917-1962)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر مولاي، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02- أبو القاسم سعد الله - 2015-2016، صص 101-102.

⁸⁰ الزاوية القادرية: تنسب إلى الطريقة القادرية التي أسسها محيي الدين بن عبيد القادر الجيلاني ببغداد (ولد 910م) وله أتباع في أنحاء العلم الاسلامي ودخلت إلى الجزائر على يد الشيخ أبي مدين شعيب بلغ عددها عام 1882 إلى 29 زاوية ب 268 مقدم و 14574 مرید أما في الجنوب الجزائري أدخلها الشيخ المزوني وأبو بكر بن أحمد الشريف، جد المقصود في هذا الحبس الي أسس زواياه بالجنوب التونسي (توزر ونفطة) ومنها إلى وادي سوف بالبياضة، ينظر: نفسه، صص 72-77.

⁸¹ إن المناطق التي أشار إليها النص كلها جزائرية فتقرت هي عاصمة واديرغ واقعة في الجنوب الشرقي جنوب بسكرة أما وادي سوف فهي مقر الزاوية القادرية تقع في الجنوب الشرقي في لها حدود مع وادي ريغ جنوبا ومع بسكرة غربا أما روسيكادا - سكيكدة - في مدينة ساحلية بالشمال الشرقي للجزائر لها حدود مع قسنطينة ؛ ماعدا نفطة فأنها تقع بالجنوب التونسي في الحدود مع وادي سوف .

⁸² نص الحبس المطبوع طباعة حجرية ، مطبعة جول كوبونالي، الجزائر، 1343 هـ ، صص 3-4 نقلا عن موسى بن موسى :الوقف والتنمية المستدامة(وقف الشيخ محمد الهاضمي الشريف أنوذجا ، ط1، مديرية الثقافة بالوادي، مطبعة الرمال، 2016، صص 75-80. ينظر الملحق رقم 1، صص 23-26

⁸³ موسى بن موسى :مرجع سابق، صص 59-61

⁸⁴ نفسه، صص 62-63.